

أثر الشمول المالي على ربحية القطاع المصرفي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2009 – 2023)

The impact of financial inclusion on the profitability of the banking sector – a case study of Algeria during the period (2009-2023)

عايدة عبيد بالعبدي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، aidaabir.bellabidi@univ-biskra.dz

Received: 19/04/2026

Accepted: 26/05/2026

Published: 10/06/2026

الملخص: يعتبر الشمول المالي ركيزة أساسية في الاستراتيجيات الاقتصادية المعاصرة، إذ أضحت ضرورة اقتصادية لتعزيز كفاءة الأنظمة المالية والمصرفية، في هذا الصدد تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر وصول الخدمات المالية إلى كافة أفراد المجتمع واستخدامها على ربحية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009 – 2023)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، من خلال فحص أثر أربع مؤشرات للشمول المالي في الجزائر كمتغيرات مستقلة على أربع مؤشرات لربحية القطاع المصرفي الجزائري كمتغيرات تابعة.

توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي له أثر معنوي إيجابي و سلبي على ربحية القطاع المصرفي الجزائري من خلال كل من مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ (NATMs) و مؤشر عدد المقترضين لكل 1000 بالغ (NOB)، كما أثبتت الدراسة أيضا على عدم وجود أي أثر معنوي على مؤشر نسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل الإجمالي (NIE/GI)، وتكمن قيمة الدراسة في تحديد معوقات الربحية القطاع من خلال كشف العلاقة بين تكاليف الشمول المالي والعوائد المحققة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، ربحية القطاع المصرفي، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الأصول (ROA)، نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI).

Abstract: Financial inclusion is a cornerstone of contemporary economic strategies, having become an economic necessity for enhancing the efficiency of financial and banking systems. In this regard, this study aims to highlight the impact of access to and use of financial services by all members of society on the profitability of the Algerian banking sector during the period (2009-2023), basing on a multiple linear regression model, by examining the impact of four financial inclusion indicators in Algeria as independent variables on four indicators of the Algerian banking sector's profitability as dependent variables.

The study, found that financial inclusion has a significant positive and negative impact on the profitability of the Algerian banking sector, as measured by both the number of ATMs per 100,000 adults (NATMs) and the number of borrowers per 1,000 adults (NOB), the study also demonstrated no significant impact on Non-interest expenses/Gross Income (NIE/GI) ratio. The study's value lies in identifying obstacles to the sector's profitability by revealing the relationship between the costs of financial inclusion and the returns achieved.

Keywords: Financial inclusion, banking sector profitability, return on equity (ROE), return on assets (ROA), Interest Margin/Gross Income (IM/GI)

JEL Codes: G21, O16, L25, C23, O55.

Citation : bellabidi aidaabir, (2026). The impact of financial inclusion on the profitability of the banking sector – a case study of Algeria during the period (2009-2023), *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 13(01), 01-29.

مقدمة: يعتبر الشمول المالي أحد أبرز الركائز الاستراتيجية التي تصدرت الدراسات الدولية مؤخراً، إذ لم يعد مجرد أداة اجتماعية لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات نظراً لارتباطه العضوي بكفاءة الأنظمة المالية وقدرتها على استقطاب الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي نحو القنوات المصرفية الرسمية، فمن خلال دمج الفئات المستبعدة وتوسيع قاعدة العملاء، تتمكن المصارف من حشد موارد مالية معتبرة كانت تدار خارج الأطر الرسمية، مما يقلل من تكلفة الأموال ويفتح آفاقاً جديدة لتنظيم العوائد وتحقيق الاستدامة الربحية.

وفي الجزائر، يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة بالنظر إلى حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، حيث تسعى الدولة من خلال جملة من الإصلاحات التشريعية والتقنية إلى استقطاب هذه الأموال نحو الجهاز المصرفي، إن الانتقال من مجرد "الوصول" إلى الخدمات المالية إلى "الاستخدام" الفعلي والواسع لها، من شأنه أن ينعكس بشكل مباشر على الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري و بالتالي على ربحيته، من هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة لدراسة طبيعة العلاقة بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية في للقطاع المصرفي الجزائري.

في هذا الصدد، جاءت هذه الدراسة لتعالج أثر الشمول المالي على ربحية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009 - 2023)؛ وهي فترة شهدت تحولات مفصلية، بدءاً من عصرة أنظمة الدفع، وصولاً إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية والتحول الرقمي المتسارع، بهدف تبيان مدى مساهمة توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية في تعزيز ربحية القطاع. **أولاً: إشكالية الدراسة:** رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية في الجزائر لتحديث المنظومة المصرفية وتعزيز الشمول المالي عبر دعم رقمنة الخدمات المالية والمصرفية و تفعيل الصيرفة الإسلامية، إلا أن التحدي الأكبر يظل في مدى قدرة هذه الإجراءات على تحفيز الأداء المالي للبنوك. فالتوسع في تقديم الخدمات للفئات محدودة الدخل أو المناطق النائية قد يرتفع بتكاليف التشغيل في مقابل عوائد غير مضمونة، ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى أثر الشمول المالي على ربحية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2023)؟

يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- هل يوجد أثر للشمول المالي على العائد على حقوق الملكية (ROE) للقطاع المصرفي الجزائري؟
- هل يوجد أثر للشمول المالي على العائد على الأصول (ROA) للقطاع المصرفي الجزائري؟
- هل يوجد أثر للشمول المالي على هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) للقطاع المصرفي الجزائري؟
- هل يوجد أثر للشمول المالي على نسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل الإجمالي (NIE/GI) للقطاع المصرفي الجزائري؟

ثانياً: الدراسات السابقة: من أهم هذه الدراسات ما يلي:

- **الدراسة الأولى:** (نظير رياض محمد الشحات ومحمد عبد العزيز السيد أبو الديار، 2023، تأثير الشمول المالي على الربحية " دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد 02، المجلد 04، مصر، 907-863)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر الشمول المالي على الربحية للبنوك العاملة في مصر (ثمانية بنوك تجارية) تنتوع ملكيتها بين القطاع العام و الخاص و الأجنبي، خلال الفترة الزمنية (2014-2021) و ذلك باستخدام منهجية

التكامل المشترك و النماذج الطولية (Panel Data)، كما و توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، منها عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين إجمالي أبعاد الشمول المالي و مؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر، و هذه مع استثناء الأبعاد التي تتعلق بـ (حجم المحفظة الائتمانية للبنك، تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، حيث كانت لها دورا مؤثرا في زيادة وتطور مؤشرات الربحية داخل الجهاز المصرفي المصري.

- **الدراسة الثانية:** (سيد أحمد محمد أحمد جاد الرب و آخرون، 2025، أثر الشمول المالي على مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة المصرية، مجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، العدد 03، المجلد 16، مصر، 2215 - 2275)

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الشمول المالي على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي المصري، وذلك من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين أداء البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، اعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات الشمول المالي، شملت: عدد الحسابات المصرفية، وانتشار ماكينات الصراف الآلي، ومستوى استخدام القنوات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت البنكي، وتم ربط هذه المؤشرات بمؤشرات ربحية البنوك، وتحديداً: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، و تم تبني المنهج الكمي التحليلي، مع الاستعانة بأدوات إحصائية متقدمة، كتحليل الانحدار وتحليل الفروق بين المتوسطات، وذلك على عينة مكونة من 18 بنكاً تمثل شريحة متوازنة من البنوك المقيدة وغير المقيدة (بواقع 9 لكل فئة). كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشمول المالي وربحية البنوك، حيث تبين أن البنوك المقيدة في البورصة تفوقت في استثمار أدوات الشمول المالي لتحقيق مستويات أعلى من الربحية، مقارنة بنظيراتها غير المقيدة.

- **الدراسة الثالثة:** Yussif Issaka Jajah | Ebenezer B. Anarfo | Felix K. Aveh, 2020, Financial inclusion and bank profitability in Sub-Saharan Africa, The International Journal of Finance & Economics, Volume 7, Issue 1, London - UK, 32-44
تبحث هذه الورقة البحثية أثر الشمول المالي على ربحية البنوك في أفريقيا جنوب الصحراء، وقد استخدمت الورقة طريقة العزوم المعممة (GMM) لتقدير التجميع الديناميكي لحساب المعلمات باستخدام بيانات تغطي الفترة من 1990 إلى 2017، وتُظهر النتائج وجود علاقة إيجابية بين مؤشر الشمول المالي (FINDEX) وربحية البنوك في أفريقيا جنوب الصحراء، وهذا يشير إلى أن الشمول المالي يُعد محركاً هاماً لربحية البنوك في أفريقيا جنوب الصحراء. وتتمثل الآثار السياسية لهذه الدراسة في أنه لكي تتمكن البنوك في دول أفريقيا جنوب الصحراء من زيادة ربحيتها والحصول على أفضل النتائج من الشمول المالي، يجب عليها صياغة سياسات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وهذا يشير إلى ضرورة أن تكون البنوك في دول أفريقيا جنوب الصحراء مبدعة ومبتكرة في تبني سياسات الشمول المالي.

ثالثاً: الفجوة البحثية: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، ركزت هذه الأخيرة على استخدام ربحية عينة من البنوك، بينما هذه الدراسة ركزت على ربحية القطاع المصرفي ككل، كما أن هذه الدراسة تخص الجزائر وتمتد فترتها من 2009 إلى

غاية 2023، وهي فترة حرجة تشمل إصلاحات ما بعد كورونا و صدور قانون النقد والمصرفي الجديد (2023)، مما يجعل نتائج أكثر حداثة وواقعية.

رابعاً: الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي للشمول المالي على ربحية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2023).

ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضية الرئيسية تم صياغة أربع فرضيات فرعية على النحو التالي:

- الفرضية الأولى (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

- الفرضية الثانية (H2): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على معدل العائد على الأصول (ROA).

- الفرضية الثالثة (H3): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي

(IM/GI).

- الفرضية الرابعة (H4): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على نسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل

الإجمالي (NIE/GI).

خامساً: أهمية و قيمة الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً (15 سنة)، مما يسمح برصد أثر الأزمات النفطية وجائحة كورونا على العلاقة بين الشمول المالي والربحية، كما أنها تقدم لصناع القرار في بنك الجزائر رؤية حول جدوى الاستثمار في قنوات الشمول المالي من منظور اقتصادي ربحي هذا من جهة؛ و من جهة أخرى القيمة المضافة لهذه الدراسة تتجلى في محاولة تقديم قراءة إحصائية حديثة تساهم في فهم كيفية تحويل الشمول المالي من مجرد التزام اجتماعي إلى رافعة اقتصادية تساهم في تعظيم ربحية القطاع المصرفي الجزائري.

I. المرجعية النظرية للدراسة:

أولاً: الإطار النظري للشمول المالي:

1. مفهوم الشمول المالي: تعددت التعريفات الخاصة بالشمول المالي ومن أهمها:

- تعرفه عن المجموعة العشرين (G20) و التحالف العالمي للشمول المالي على أنه " نفاذ كافة فئات المجتمع العسرة منها و الميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة " (أعطية، 2019، صفحة 2)

- تعرفه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) بأنه " العملية التي تمكن من تعزيز الوصول إلى مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية في الوقت و السعر المعقولين والشكل الكافي بحيث تكون خاضعة للرقابة وتوسع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح مختلفة من المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل الوعي المالي (أندراوس، 2024، صفحة 19).

- كما يعرفه فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات والمنتجات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته المختلفة وأفراده من خلال القنوات المالية الرسمية وحماية حقوقهم وتشجيع مستهلكي الخدمات المالية على إدارة مدخراتهم بشكل سليم (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، صفحة 05).

2. **أهمية و أهداف الشمول المالي:** يمكن إبراز أهمية وأهداف الشمول المالي النقاط التالية (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، صفحة 6):
 - تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي: توجد علاقة طردية وثيقة بين دمج الفئات المختلفة في النظام المالي وبين تحقيق استقرار مالي مستدام ونمو اقتصادي حقيقي.
 - تطوير القطاع المصرفي: يحفز التنافس بين المؤسسات المالية، مما يدفعها لتنويع منتجاتها وتحسين جودتها لجذب شريحة أكبر من العملاء.
 - تقنين القنوات غير الرسمية: يساعد في تحويل المعاملات المالية من القطاعات غير الرسمية إلى النظام المالي الرسمي الخاضع للرقابة.
 - التمكين الاجتماعي والدعم الفئوي: يركز على إنصاف الفئات المهمشة ماليًا، وخاصة: محدودي الدخل؛ المرأة والشباب.
 - دعم قطاع الأعمال الناشئ: يسهل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى الخدمات المالية المناسبة ودمجها في الاقتصاد الرسمي.
 - مكافحة الفقر والبطالة: يساهم تحسن مؤشرات الشمول المالي في خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى: خفض معدلات البطالة والفقر؛ تحسين توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للأفراد.
 - تحقيق الاستدامة: يخدم الأهداف طويلة المدى للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.
3. **أبعاد الشمول المالي من وجهة نظر تحالف الشمول المالي:** لقد توصل تحالف الشمول المالي في عام 2012 بعد مناقشته لأبعاد الشمول المالي في مؤتمر كابس في ماليزيا إلى ثلاثة (03) أبعاد ممثلة فيما يلي (عطية، 2021، صفحة 377):
 - **بعد الوصول إلى الخدمات المالية (Access dimension):** يركز على مدى قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية، حيث يتطلب تقييمه تحليل العوائق التي تحول دون فتح واستخدام الحسابات المصرفية، وفي مقدمتها التكلفة والبعد الجغرافي عن نقاط الخدمة.
 - **بعد استخدام الخدمات المالية (Usage dimension):** يعبر عن كثافة وتواتر انتفاع العملاء (أفرادا ومؤسسات) من الخدمات المصرفية خلال فترة زمنية محددة، ويستوجب قياسه تحليل بيانات المعاملات الفعلية.
 - **بعد جودة الخدمات المالية المقدمة (Quality dimension):** يمكن أن تؤثر العديد من العوامل على جودة ونوعية الخدمة كتكلفتها وثقافة ووعي المستهلك وفاعلية آلية التعويض وشفافية المنافسة في السوق من جهة، ومن جهة أخرى من عوامل أخرى غير ملموسة كثقة المستهلك.
4. **مؤشرات قياس الشمول المالي:**
 - 1-4. **مؤشرات بعد الوصول:** تتمثل مؤشرات الشمول المالي وفق هذا البعد فيما يلي (الأعرجي، 2020، صفحة 328):
 - عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ أو عدد فروع المصارف لكل 1000 كم؛

- عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100 ألف بالغ أو عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 1000 كم؛
- عدد بطاقات الخصم السحب الآلي لكل 1000 بالغ؛
- عدد محطات نقاط البيع (POS) لكل 100 ألف بالغ؛

2-4. مؤشرات بعد الاستخدام: وتتمثل في ما يلي:

- نسبة الأفراد البالغين والشركات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية
- عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين
- عدد المقترضين لكل 1000 من البالغين أو عدد القروض القائمة لكل 1000 من البالغين

3-4. مؤشرات بعد الجودة: ومن بين مؤشرات قياسه ما يلي:

أ. المعرفة المالية (التثقيف المالي)

- نسبة مجموع إجابات الأسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم المالية الأساسية مثل: التضخم سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم النقدي، الغرض الرئيسي من التأمين، تنويع المخاطر

ب. كلفة الاستخدام

- متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري؛
- متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية؛
- متوسط تكلفة الاحتفاظ بحساب مصرفي جاري الرسوم السنوية؛

ج. متطلبات الشفافية

- إجمالي معدل الدفع مقابل الائتمان (التكاليف الأساسية بالإضافة إلى العمولة و الرسوم، والتأمين، والضرائب)؛
- الإفصاح عن المعلومات باستخدام لغة سهلة؛
- منع البنود أو الشروط المخفية؛
- وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المقدمة؛

ثانيا: الاطار النظري لربحية القطاع المصرفي:

1. تعريف ربحية البنوك: تعتبر الركيزة الأساسية لاستمرارية البنك وحمايته من مخاطر الإعسار، فهي المعيار الأدق لقياس الأداء المالي وكفاءة الإنتاجية. ولا تقتصر أهميتها على تقييم الوضع الراهن فحسب، بل تمتد لتشمل ضمان الاستدامة والنمو المستقبلي؛ حيث تُمكن البنك من تدعيم قاعدته الرأسمالية، وتوزيع الأرباح، وتمويل الاستثمارات التوسعية التي تعزز قدرته التنافسية في السوق (AHSAN, 2016, p. 48).

2. أهمية الربحية: تتجلى أهمية الربحية في الدور الحيوي الذي تلعبه داخل المنظمة، ويمكن تلخيص أبرز نقاطها فيما يلي (آخرون، 2025، صفحة 2236):

- **حافز للتميز والابتكار:** تعتبر الأرباح المكافأة الجوهرية التي تجنيها الشركة مقابل قدرتها على الإبداع وتقديم حلول مبتكرة وناجحة في السوق.

- **المحرك الأساسي للاستمرار**: يمثل الربح الغاية الأولى والهدف الاستراتيجي الذي تسعى الشركة لتحقيقه لضمان نموها وبقائها في بيئة الأعمال.

- **مقياس النجاح التشغيلي**: يُعتبر تحقيق الربح الدليل الملموس على كفاءة الشركة في إدارة مواردها وتفوقها على منافسيها.

- **توازن الأهداف التنظيمية**: رغم تعدد غايات المنشأة (مثل المسؤولية الاجتماعية أو الحصة السوقية)، يظل الربح هو الهدف الجوهرية الذي يغذي القدرة على تحقيق كافة الأهداف الأخرى.

3. **مؤشرات قياس الربحية**: يتم قياس ربحية البنوك بمجموعة من المؤشرات، يمكن توضيحها كما يلي:

- **العائد على حقوق الملكية (ROE) (Return on Equity)**: يشير هذا المؤشر إلى قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية، إذ تعكس زيادة هذا المؤشر في نجاح البنك في توظيف موارده الذاتية لتحقيق الأرباح، و يحسب معدل هذا العائد كما يلي (حماد، 2001، صفحة 81):

$$ROE = (\text{صافي الدخل البنك} / \text{إجمالي حقوق الملكية}) * 100$$

- **العائد على الأصول (ROA) (Return on Assets)**: يستخدم هذا المؤشر للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال الأصول (جلدة، 2009، صفحة 176)، وهو يبين قدرة البنك على توليد صافي أرباح مقابل كل دينار مستثمر في إجمالي أصوله خلال فترة معينة، ويحسب معدل هذا العائد كما يلي (حماد، 2001، صفحة 81):

$$ROA = (\text{صافي الدخل البنك} / \text{إجمالي الأصول}) * 100$$

- **نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) (Interest Margin/Gross Income)**: يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، فكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب، و تحسب هذه النسبة كما يلي (حماد، 2001، صفحة 82):

$$IM/GI = (\text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات}) * 100$$

- **نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي (Non-interest expenses/Gross Income)**: تتكون التكاليف خارج الفوائد من الإنفاق على المستخدمين، والإيجار و استهلاك المباني والمعدات ومصروفات التشغيل الأخرى والمبالغ المسددة كتأمين على الودائع، وفي معظم البنوك تكون المصروفات بخلاف الفوائد أكبر من الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد، والفرق يمثل العبء الذي يتحمله البنك، وكلما تم تخفيض هذا العبء كلما تحسنت الربحية، ويحسب هذا المؤشر كما يلي (حماد، 2001، صفحة 83):

$$NIE/GI = (\text{المصروفات بخلاف الفوائد} / \text{إجمالي الإيرادات}) * 100$$

ثالثاً: **التأصيل النظري للعلاقة بين الشمول المالي و ربحية القطاع المصرفي**: تتأرجح العلاقة بين الشمول المالي و ربحية البنوك كونها فرصة لتعظيم العوائد أو تحدياً يرفع من التكاليف، ويمكن تقسيم الإطار النظري لهذه العلاقة إلى ثلاث مسارات أساسية:

1. **نظريات الأثر الإيجابي (قناة تعظيم العوائد)**: تستند هذه الرؤية على نظرية الوساطة المالية التي تشرح دور البنك في تقليل تكاليف المعاملات والبحث، بحيث يرى بعض الباحثين إلى أن الشمول المالي يعمل كرافعة للربحية من خلال:

- وفورات النطاق (Economies of Scale): عندما يتوسع البنك في تقديم خدماته لفئات واسعة، تنخفض تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمة المقدمة على المدى الطويل، مما يرفع هامش الربح (Cull, 2007, pp. 120-123)؛
- تنوع مصادر التمويل: يسمح الشمول المالي للبنوك بالوصول إلى الودائع الصغيرة من شريحة واسعة من المجتمع، هذه الودائع غالبا ما تكون مستقرة و منخفضة التكلفة مقارنة بالاقتراض من الأسواق المالية، مما يقلل من تكلفة الأموال (Cost of Funds)
- توليد الدخل غير الفوائد: من خلال رسوم الخدمات، التحويلات، وعمليات الدفع الإلكتروني التي يستخدمها العملاء الجدد، مما ينوع مصادر دخل البنك ويجعله أقل عرضة لتقلبات أسعار الفائدة.
2. نظريات الأثر السلبي (قناة التكاليف والمخاطر): يستند أصحاب هذا التوجه خاصة على نظرية التمكين المالي التي تربط بين دمج الأفراد في النظام الرسمي و زيادة الكفاءة التشغيلية للمصارف، إذ يرى بعض الباحثين أن الشمول المالي قد يضغط على الربحية في المراحل الأولى: (Bank, 2017, p. 58)
- تكاليف التوسع الجغرافي: إنشاء فروع في مناطق نائية أو ريفية يتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة وتكاليف تشغيلية (رواتب، تأمين، صيانة) قد لا تغطيها العوائد المحققة من تلك المناطق في الأجل القصير؛
- ارتفاع تكاليف التأسيس (High Initial Costs): يتطلب الوصول للفئات غير المشمولة استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية، وتطوير أنظمة دفع جديدة، ونشر وكلاء مصرفيين، وهي تكاليف تستقطع من الأرباح الجارية قبل أن تبدأ في توليد عائد.
- صغر حجم المعاملات (Small Ticket Sizes): العملاء الجدد غالبا ما يجرون عمليات بمبالغ زهيدة، قد تماثل تكلفتها تكلفة عمليات بمبالغ أكبر بكثير، مما يجعل هامش الربح التشغيلي سالباً في البداية.
- مخاطر الائتمان: إن الفئات المستهدفة حديثا بالشمول المالي غالبا ما تفتقر لسجل ائتماني واضح، مما يزيد من مشكلة المعلومات غير المتماثلة (Information Asymmetry)، ويرفع من احتمالية القروض المتعثرة (NPLs) التي تستنزف الأرباح عبر الاقتطاعات والمخصصات.
3. قناة الوساطة الرقمية (المنظور الحديث): مع التطور التكنولوجي ظهرت نظرية الابتكار المالي (Financial Innovation Theory) التي تفسر كيف تؤدي المنتجات الجديدة إلى خلق أسواق ربحية جديدة، فهذا التوجه نظري يركز على أن الابتكار المالي يقلل من تكاليف الوساطة، حيث تؤدي الرقمنة إلى كسر العلاقة التقليدية بين التوسع في الشمول وارتفاع التكاليف، فالبنوك التي تعتمد على التطبيقات البنكية بدلا من إنشاء فروع تحقق شمولا ماليا واسعا بتكاليف تشغيلية تقترب من الصفر للعميل الواحد، مما يحقق قفزة في العوائد أهمها العائد على الأصول (Bank, 2014، الصفحات 72-
- (75)

II. الدراسة الميدانية

أولاً: تقديم البيانات و الأدوات و المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة:

1. تقديم البيانات و الأدوات المستخدمة في نموذج الدراسة:

- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري الذي يشمل 20 بنك تتوزع كما يلي: 07 سبعة بنوك عمومية، 13 خمسة عشر بنك أجنبي بما في ذلك بنكاً مختلط رأس المال.
 - فترة الدراسة وعدد مشاهدات نموذج الدراسة: تمثلت فترة الدراسة في 15 سنوات من سنة 2009 إلى سنة 2023، وبالتالي عدد مشاهدات نموذج الدراسة في 15 مشاهدة.
 - مصادر جمع المعطيات: وتم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة للشمول المالي من موقع الالكتروني لمجموعة البنك الدولي وموقع الالكتروني لبنك الجزائر، أما في ما يخص المعطيات الربحية للقطاع المصرفي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2009-2023.
 - الأدوات و الأساليب المستخدمة في نموذج الدراسة: تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، كما تم استخراج نتائج الدراسة بواسطة البرنامج الإحصائي (Eviews12).
2. تقديم المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة: تنقسم المتغيرات المستخدمة إلى:
- المتغيرات المستقلة: تتمثل في بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر؛
 - المتغيرات التابعة: تتمثل في مؤشرات ربحية القطاع المصرفي الجزائري.
- 1-2. عرض متغيرات الدراسة:
- أ. المتغيرات المستقلة لقياس المؤشرات الشمول المالي (FI) (Financial Inclusion Indicators): لقد شملت الدراسة على (04) أربع مؤشرات مستقلة لقياس الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2009 - 2023) مقسمة على بعدين أساسيين: بعد الوصول و بعد الاستخدام:
- المتغيرات المستقلة لبعد الوصول (Access): وتتمثل في: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ (NATMs)؛ وعدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ (NCBB).
 - المتغيرات المستقلة لبعد الاستخدام (Usage): وتتمثل في: عدد المقترضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOB)؛ وعدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOD).

الجدول رقم (01): مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال فترة (2009 – 2023)

السنوات	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ (*) (NATMs)	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ (*) (NCBB)	عدد المقترضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOB) (*)	عدد المودعين في البنوك التجارية (-) لكل 1000 بالغ (NOD) (#)
2009	5.37	5.20	35	323.9
2010	5.97	5.10	34.90	339.4
2011	6.13	5.20	39.30	350
2012	6.24	5.30	42.80	380.5
2013	6.56	5.30	45.30	413.2
2014	7.67	5.30	42.90	409.2
2015	8.42	5.30	44.60	433.2
2016	8.65	5.30	39.60	413.9
2017	9.21	5.30	41	378.3
2018	9.62	5.30	43.20	403.9
2019	9.39	5.30	50.60	362.6
2020	9.38	5.30	48.10	360.1
2021	9.37	5.30	48.60	373.5
2022	8.13	5.30	41.90	380.5
2023	11.96	5.30	46.90	381.8

المصدر: (*) مجموعة البنك الدولي البيانات، (2025)، تاريخ الاسترداد 2025/10/27، من:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5>

(-) مجموعة البنك الدولي البيانات، (2025)، تاريخ الاسترداد 2025/10/27، من:

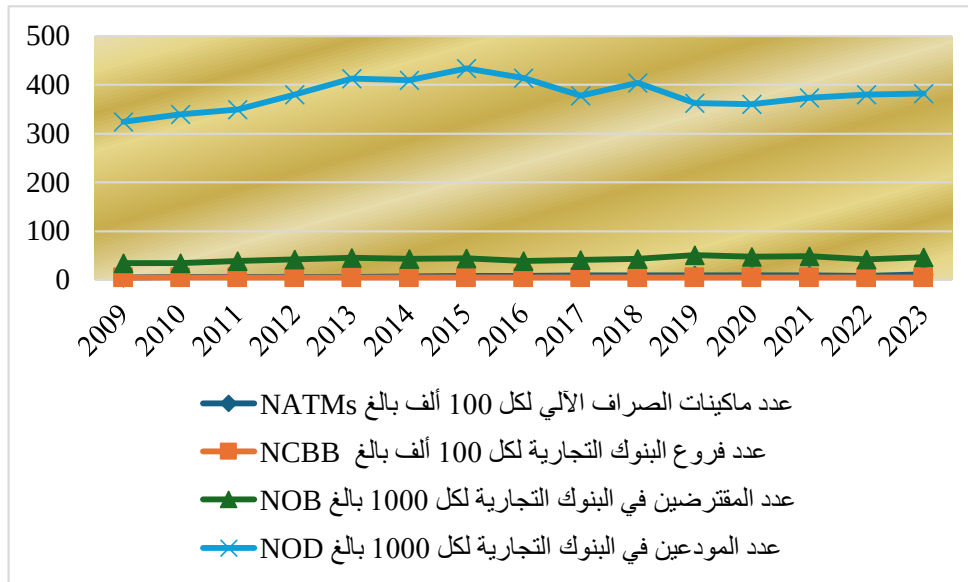
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.1564.TO>

(#) بنك الجزائر، 2025، تاريخ الاسترداد 2025/10/27، من: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants>

/deposants

كما يمكن توضيح تطور هذه المؤشرات في الشكل التالي التالي:

الشكل رقم (01): تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال فترة (2009 – 2023)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01)

ب. المتغيرات التابعة لقياس الربحية (Profitability Indicators) (PI): ولقد شملت الدراسة على (04) أربع مؤشرات تابعة لقياس الربحية وهي: العائد على حقوق الملكية (ROE)؛ العائد على الأصول (ROA)؛ نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI)؛ نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي (NIE/GI).

الجدول رقم (02): مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة (2009 – 2023)

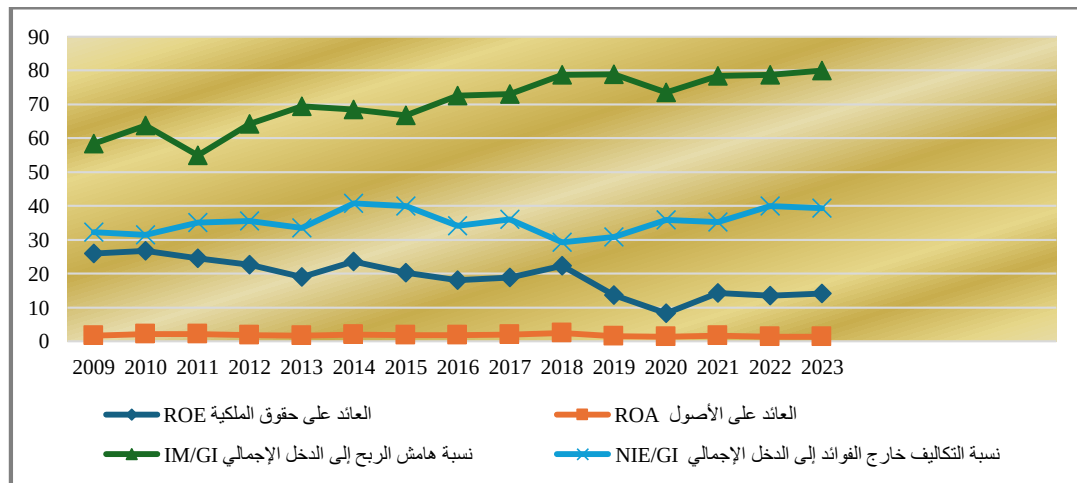
مؤشرات الربحية				السنوات
نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي (NIE/GI)	نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI)	العائد على الأصول (ROA)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	
32.22	58.37	1.75	26.01	2009
31.43	63.76	2.16	26.70	2010
35.07	54.89	2.10	24.58	2011
35.64	64.23	1.93	22.67	2012
33.53	69.45	1.67	19.00	2013
40.69	68.51	1.98	23.55	2014
40.01	66.82	1.83	20.34	2015
34.07	72.64	1.86	18.14	2016
35.99	73.00	2.05	18.85	2017
29.34	78.78	2.42	22.41	2018
30.79	78.89	1.47	13.69	2019

35.93	73.47	1.43	8.31	2020
35.29	78.45	1.72	14.35	2021
39.96	78.69	1.38	13.47	2022
39.27	80.03	1.37	14.12	2023

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2024-2021-2020-2013)

كما يمكن توضيح تطور هذه المؤشرات في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة (2009 - 2023)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02)

2-2. تحليل تطور متغيرات الدراسة:

أ. تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر للفترة (2009-2023): فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي بالجزائر

تم الاعتماد على أبرز الأبعاد، وهما بعدي الوصول والاستخدام للخدمات المالية:

- مؤشر عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ (NATMs): نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن مؤشر عدد الصرافات الآلية للمصارف الجزائرية ارتفع تدريجيا خلال فترة الدراسة ليصل 11.96 سنة 2023 مقابل 5.37 سنة 2009، إذ بلغ عدد الصرافات الآلية للمصارف الجزائرية 1614 ماكينة سنة 2023 مقابل 742 سنة 2009، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنه ضعيفا مقارنة بتطور عدد السكان البالغين في الجزائر، وبالتالي فإن هذا المؤشر يبقى منخفض في الجزائر وبعيد جدا عن المعدل العالمي.

- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ (NCBB): يظهر من خلال الجدول رقم (01) أن عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ بقي ثابتا تقريبا إذ بلغ 5 فروع، على الرغم أن عدد الفروع المصرفية في الجزائر شهدت ارتفاعا تدريجيا من 1256 سنة 2009 إلى 1646 فرع سنة 2023، وعليه فإن مؤشر عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2023) ضعيف جدا وبعيد جدا عن المعدل العالمي، وبالتالي غير كافي لمواكبة التطور في عدد السكان البالغين، وهذا ما يعتبر أحد أسباب إلى الاستبعاد المالي.

- **عدد المقترضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOB):** يظهر من خلال الجدول رقم (01) أن مؤشر عدد المقترضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ تراوح بين (34.90 – 50.60) و هي أعداد متقاربة نسبيا، إذ سجل أدنى مؤشر في سنة 2010 في حين أعلى مؤشر في سنة 2019، ويفسر تدني هذا المؤشر في الجزائر طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعتمد على العائلة والأصدقاء كمصدر أول للحصول على الائتمان، لأنه مجتمع إسلامي لا يحبذون التعامل مع المصارف كونها تفرض أسعار فائدة على القروض التي تمنحها، وبالرغم من تفعيل صيغ الصيرفة الإسلامية في أغلب البنوك الجزائرية إلا أن إقبال المؤسسات و أفراد المجتمع على هذه الصيغ تبقى ضئيلة جدا، ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها المزايا التي تتمتع بها الصيرفة التقليدية، و كذا ارتفاع سعر الربح في خدمات الصيرفة الإسلامية.

- **عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOD):** نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن مؤشر عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ تراوح بين (323.9 – 433.2) و هي أعداد متقاربة نسبيا، إذ سجل أدنى مؤشر في سنة 2009 في حين أعلى مؤشر في سنة 2015، ويعود ارتفاع هذا المؤشر خلال فترة الدراسة مقارنة بمؤشر عدد المقترضين إلى ارتفاع عدد صغار المدخرين و المتمثل في أفراد المجتمع المستهلكين، و بالرغم من ارتفاع هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة إلا أنها لا تزال دون الوضع المأمول، ومن بين أسباب تدني ادخار في الجزائر هو عدم رغبتهم في الحصول على فوائد، بالإضافة إلى أن العديد من الجزائريين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم من خلال استثمارها في العقارات أو شراء الذهب والعملات الأجنبية.

ب. تحليل مؤشرات الربحية في الجزائر للفترة (2009-2023): فيما يلي تحليل لتطور مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري:

- **تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):** نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة يتراوح بين (8.31% – 26.70%)، فهو انخفض تدريجيا حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2010، وأدنى نسبة سنة 2020 و المقدرة ب 8.31%، ويعود تراجع ربحية القطاع المصرفي الجزائري إلى جائحة كورونا، والتي انخفضت فيها المعاملات المالية و التجارية.

- **تحليل مؤشر العائد على الأصول (ROA):** نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) تقريبا ثبات نسبة العائد على الأصول خلال فترة الدراسة (2009-2023)، فهي تتراوح ما بين (1.37% – 2.42%) حيث سجل أعلى عائد سنة 2018، مقدرة ب 2.42%، وأدنى عائد سنة 2023 مقدرة ب 1.37%، ونجد أن العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري سجل نسب ضعيفة جدا منذ سنة 2019، وهذا مؤشر غير جيد يدل على ضعف قدرة القطاع المصرفي في تحقيق مستوى الأصول التي تولد مكاسب.

- **نسبة هامش الربح /الدخل الإجمالي (IM/GI):** نلاحظ من خلال الشكل (02) أن نسبة هامش الربح /إجمالي الدخل في القطاع المصرفي الجزائري تتراوح بين (54.89% – 80.03%) خلال فترة الدراسة (2009-2023)، بحيث ارتفعت هذه النسبة خلال فترة الدراسة، وهي نسبة مرتفعة و جيدة.

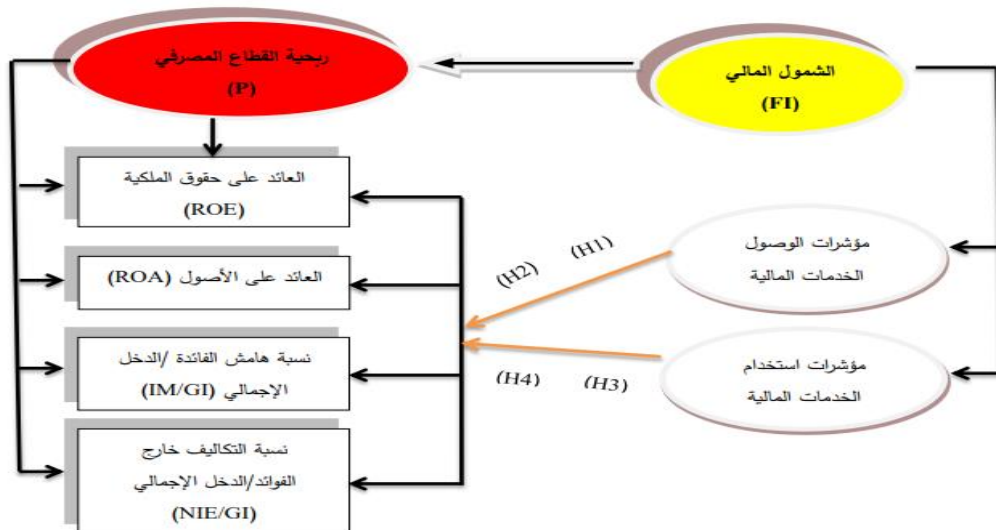
- **نسبة التكاليف خارج الفوائد/الدخل الإجمالي (NIE/GI):** نلاحظ من خلال الشكل (02) أن نسبة التكاليف خارج الفوائد /إجمالي الدخل للقطاع المصرفي الجزائري تتراوح بين (32.22% – 35.29%) خلال فترة الدراسة (2009-2023)،

وهي نسب مرتفعة بالرغم من أنها شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، بحيث سجلت أدنى نسبة سنة 2014 مقدرة بـ 28.49%، و أعلى نسبة سنة 2015 مقدرة بـ 40.01%.

ثانيا: مواصفة و المنهجية المستخدمة في نموذج الدراسة:

1. مواصفة نموذج الدراسة: فيما يلي شكل يوضح الأثر بين متغيرات نموذج الدراسة:

الشكل رقم (03): الأثر بين متغيرات نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

2. المنهجية المستخدمة في نموذج الدراسة: لقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple

Linear Regression) كأداة لتحليل، و تتكون المعادلة الرئيسية للنموذج في ما يلي:

$$P_t = f(FI) + \epsilon_t \rightarrow P_t = f(Acces ; Usage) + \epsilon_t \dots \dots (1)$$

بحيث:

- P_t : ربحية القطاع المصرفي
- $Acces$: متغيرات بعد الوصول للشمول المالي
- $Usage$: متغيرات بعد الاستخدام للشمول المالي
- ϵ_t : حد الخطأ العشوائي
- t : عدد السنوات (المشاهدات)

و يمكن كتابة نموذج الدراسة على شكل المعادلة الأساسية التالية:

$$P_t = f(Acces + Usage) + \epsilon_t$$

$$\rightarrow P_t = \beta_1 NATMs + \beta_2 NCBB + \beta_3 NOB + \beta_4 NOD + \beta_0 + \epsilon_t \dots \dots (2)$$

من أجل اختبار نموذج الدراسة سيتم تفصيله إلى أربعة نماذج ثانوية كل نموذج يدرس متغير واحد من أربع المتغيرات

التابعة، وبالتالي يمكن كتابة النماذج الثانوية على شكل المعادلات الثانوية التالية:

$$ROE = \beta_1 NATMS + \beta_2 NCBB + \beta_3 NOB + \beta_4 NOD + \beta_0 + \varepsilon_t$$

$$ROA = \beta_1 NATMS + \beta_2 NCBB + \beta_3 NOB + \beta_4 NOD + \beta_0 + \varepsilon_t$$

$$IM/GI = \beta_1 NATMS + \beta_2 NCBB + \beta_3 NOB + \beta_4 NOD + \beta_0 + \varepsilon_t$$

$$NIE/GI = \beta_1 NATMS + \beta_2 NCBB + \beta_3 NOB + \beta_4 NOD + \beta_0 + \varepsilon_t$$

حيث إن β_0 الحد الثابت، و ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$) معاملات المتغيرات التفسيرية في النموذج، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي، (t) الفترة الزمنية.

ثالثاً: تقدير معالم نموذج الدراسة: من أجل دراسة صلاحية النموذج، سيتم تقدير معالم النماذج الثانوية كل على حدى، وذلك بالاعتماد على الفرضية الصفرية و الفرضية البديلة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد:

- الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛ أي أن جميع معاملات الانحدار تساوي الصفر ($\beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_n = 0$)

- الفرضية البديلة (H_a): توجد علاقة خطية واحدة على الأقل ذات دلالة إحصائية؛ أي أن معامل انحدار واحد على الأقل لا يساوي الصفر ($\beta_i \neq 0$).

1. تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE): فيما يلي جدول يوضح نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE) للفترة (2009-2023):

الجدول رقم (03): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Dependent Variable: ROE

Method: Least Squares

Date: 11/06/25 Time: 13:19

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-1.155697	0.573736	-2.014335	0.0717
NCBB	-30.07308	24.93750	-1.205938	0.2556
NOB	-0.464802	0.207722	-2.237618	0.0492
NOD	0.056052	0.037207	1.506523	0.1629
C	185.4352	116.6166	1.590127	0.1429
R-squared	0.778791	Mean dependent var	19.06133	
Adjusted R-squared	0.690307	S.D. dependent var	5.388554	
S.E. of regression	2.998734	Akaike info criterion	5.295459	
Sum squared resid	89.92404	Schwarz criterion	5.531476	
Log likelihood	-34.71594	Hannan-Quinn criter.	5.292945	
F-statistic	8.801515	Durbin-Watson stat	2.744242	
Prob(F-statistic)	0.002592			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

و بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$ROE = -1.155697NATMS - 30.07308NCBB - 0.464802NOB + 0.056052NOD + 185.4352 + \varepsilon_{15}$$

1-1. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة:

- اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد R^2 : تبلغ قيمة معامل التحديد (0.778791)، والتي تدل على أن المتغير التابع (ROE) مفسر بنسبة 77% من طرف متغيرات الشمول المالي، أما النسبة المتبقية والبالغة 23 % مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

- اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): يتضح من خلال هذا الاختبار أن Prob(F-statistic) = 0.002592، و هي أقل من (0.05)، وبالتالي النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، أي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات T: من خلال نتائج اختبار ستيودنت يتبين أن معنوية أغلب المتغيرات المستقلة غير معنوية، ما عدا متغير عدد المقترضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOB)، فهو يتصف بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (5 %)، في حين متغير عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ (NATMS) قريب من مستوى معنوية المعتمد.

بهدف تحسين جودة النموذج تم استبعاد كل من المتغير عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ (NCBB) و المتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOD)، وبالتالي تم الحصول على النتائج التالية:
الجدول رقم (04): نتائج تقدير النموذج المعدل للمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Dependent Variable: ROE

Method: Least Squares

Date: 11/06/25 Time: 13:22

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-1.279708	0.520442	-2.458889	0.0301
NOB	-0.579335	0.182767	-3.169797	0.0081
C	54.02783	6.757740	7.994954	0.0000
R-squared	0.726813	Mean dependent var	19.06133	
Adjusted R-squared	0.681282	S.D. dependent var	5.388554	
S.E. of regression	3.042116	Akaike info criterion	5.239840	
Sum squared resid	111.0537	Schwarz criterion	5.381451	
Log likelihood	-36.29880	Hannan-Quinn criter.	5.238332	
F-statistic	15.96296	Durbin-Watson stat	2.287254	
Prob(F-statistic)	0.000416			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews12)

2-1. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة:

- دراسة استقرارية مربعات البواقي (Correlogram of residuals): فيما يلي النتائج المتعلقة بهذا الفحص موضحة

في الشكل أدناه:

الشكل رقم (04): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Date: 11/06/25 Time: 13:36
Sample: 2009 2023
Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.177	-0.177	0.5689	0.451
		2 0.259	0.235	1.8836	0.390
		3 -0.115	-0.043	2.1670	0.538
		4 0.170	0.097	2.8371	0.585
		5 -0.157	-0.096	3.4635	0.629
		6 -0.135	-0.254	3.9783	0.680
		7 -0.127	-0.124	4.4921	0.722
		8 -0.219	-0.239	6.2343	0.621
		9 0.063	0.068	6.4029	0.699
		10 -0.115	0.031	7.0792	0.718
		11 0.019	-0.063	7.1028	0.791
		12 -0.005	0.022	7.1048	0.851

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

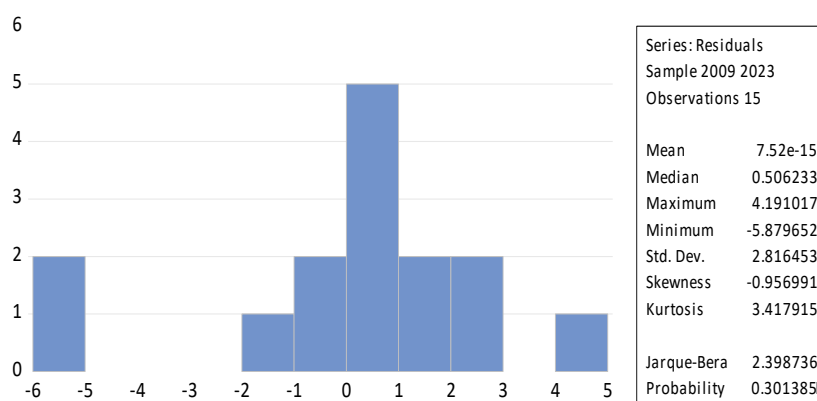
يتضح من الشكل أعلاه أن جميع المعلمات محصورة داخل مجال الثقة، كما يظهر أن القيم الاحتمالية لاختبار Q-

(Stat) جاءت أكبر من (0.05)، و هذا يدل أن مربعات البواقي تتمتع بالاستقرار و يؤكد كفاءة النموذج.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality of Residuals): تم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque

Bera) لمعرفة طبيعة توزيع سلسلة البواقي، والنتائج المتعلقة بهذا الاختبار موضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

تشير نتائج أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه نقبل الفرضية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً في مجال الثقة 95%.

- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي: يتم الاعتماد على اختبار برويش-غودفري (Breusch-Godfrey):

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي للمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.875157	Prob. F(2,10)	0.4464
Obs*R-squared	2.234384	Prob. Chi-Square(2)	0.3272

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

من الجدول أعلاه يتضح أن (Prob.Chi-Square(2)=0.3272)، وبما أن هذه القيمة أكبر تماماً من القيمة (0.05)، فهذا يؤكد بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، وعليه خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل.

- اختبار عدم تجانس التباين: يتم الاعتماد على اختبار (ARCH):

الجدول رقم (06): نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.414918	Prob. F(1,12)	0.5316
Obs*R-squared	0.467893	Prob. Chi-Square(1)	0.4940

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن (Prob.Chi-Square(1)= 0.4940)، و هي تفوق القيمة (0.05)، وذا يبين عدم وجود تجانس التباين بين البواقي، وبالتالي خلو النموذج تقريباً من هذه المشكلة.

- اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج أن قيمة إحصائية داربين واتسون

بلغت $DW = 2.287254$ ، والتي تتحصر بين الحد $(4 - DL) = 2.023$ و الحد $(4 - DU) = 3.315$ ، وفي هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

3-1. التحليل الاقتصادي للمعلومات المقدرة: تشير نتائج النموذج بوجود علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية

(ROE) و عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ (NATMS)، فكل زيادة في عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض العائد على حقوق الملكية (ROE) بـ 1.28 وحدة، وهذا يدل على أن وصول الخدمات المالية إلى أفراد المجتمع و المؤسسات من خلال زيادة الصرافات الآلية يؤدي إلى انخفاض ربحية البنك، وهذا قد يعود ارتفاع تكاليف التأسيس أو صغر حجم العمليات.

كما تشير نتائج النموذج بوجود علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية (ROE) و عدد المقترضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOB)، فكل زيادة في عدد المقترضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية (ROE) بـ 0.57 وحدة، و هذا يدل على أن استخدام الخدمات المالية من طرف أفراد المجتمع والمؤسسات من خلال زيادة عدد المقترضين يؤدي إلى انخفاض جد طفيف ربحية البنك، و هذا يعود إلى نوعية القروض و مخاطرها خاصة فيما يتعلق بمشكلة المعلومات غير المتماثلة.

2. تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع العائد على الأصول (ROA): فيما يلي جدول يوضح نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع العائد على الأصول (ROA) للفترة (2009-2023):

الجدول رقم (07): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Dependent Variable: ROA

Method: Least Squares

Date: 11/06/25 Time: 14:29

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-0.002795	0.045217	-0.061805	0.9519
NCBB	-1.002487	1.965357	-0.510079	0.6211
NOB	-0.040615	0.016371	-2.480914	0.0325
NOD	0.003649	0.002932	1.244579	0.2417
C	7.450667	9.190707	0.810674	0.4364
R-squared	0.586953	Mean dependent var	1.808000	
Adjusted R-squared	0.421735	S.D. dependent var	0.310787	
S.E. of regression	0.236334	Akaike info criterion	0.214061	
Sum squared resid	0.558538	Schwarz criterion	0.450078	
Log likelihood	3.394539	Hannan-Quinn criter.	0.211547	
F-statistic	3.552584	Durbin-Watson stat	1.723102	
Prob(F-statistic)	0.047306			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

و بناء على نتائج الجدول أعلاه يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$ROA = -0.002795NATMS - 1.002487NCBB - 0.040615NOB + 0.003649NOD + 7.450667 + \varepsilon_{15}$$

1-2. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة:

- اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد R^2 : تدل قيمة معامل التحديد التي تساوي (0.586953) على أن

المتغير التابع (ROA) مفسر بنسبة (58%) من طرف متغيرات الشمول المالي، أما النسبة المتبقية والتي تبلغ قيمتها (42%) مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

- اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): من خلال نتائج اختبار يتضح أن $\text{Prob(F-statistic)} = 0.047306$ ، و هي أقل من (0.05) ، وهذا يدل على أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية.
- اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات T: يتبين من اختبار ستيودنت أن معنوية أغلب المتغيرات المستقلة غير معنوية، ما عدا متغير عدد المقترضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOB)، فهو يتصف بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) .

وبعد استبعاد جميع المتغيرات غير المعنوية في النموذج تظهر النتائج التالية:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير النموذج المعدل للمتغير التابع العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Dependent Variable: ROA

Method: Least Squares

Date: 11/06/25 Time: 14:31

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOB	-0.043420	0.011667	-3.721538	0.0026
C	3.648128	0.497837	7.327953	0.0000
R-squared	0.515826	Mean dependent var	1.808000	
Adjusted R-squared	0.478582	S.D. dependent var	0.310787	
S.E. of regression	0.224417	Akaike info criterion	-0.027055	
Sum squared resid	0.654720	Schwarz criterion	0.067352	
Log likelihood	2.202910	Hannan-Quinn criter.	-0.028060	
F-statistic	13.84984	Durbin-Watson stat	1.486759	
Prob(F-statistic)	0.002563			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

2-2. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة:

- دراسة استقرارية مربعات البواقي (Correlogram of residuals): فيما يلي النتائج المتعلقة بهذا الفحص موضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (05): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Date: 11/06/25 Time: 14:33
Sample: 2009 2023
Included observations: 15

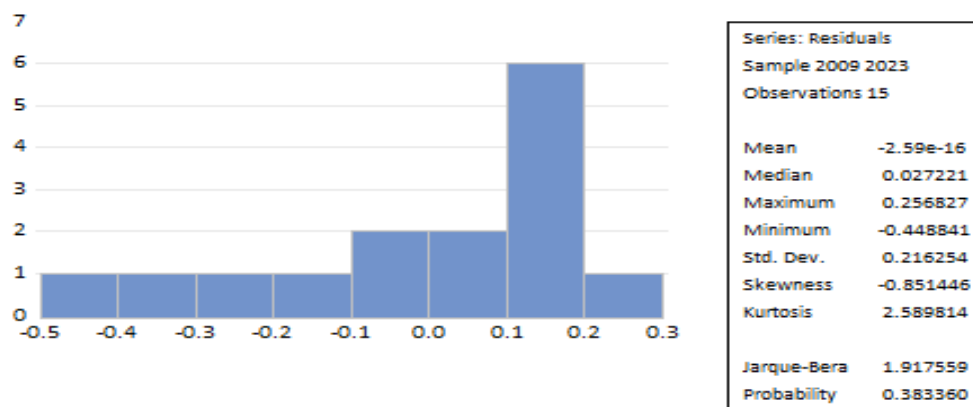
	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.020	0.020	0.0075	0.931
2			-0.066	-0.066	0.0930	0.955
3			-0.090	-0.088	0.2664	0.966
4			0.067	0.067	0.3706	0.985
5			0.018	0.004	0.3790	0.996
6			-0.123	-0.125	0.8046	0.992
7			-0.150	-0.136	1.5240	0.981
8			-0.032	-0.046	1.5610	0.992
9			-0.047	-0.091	1.6539	0.996
10			-0.163	-0.191	3.0038	0.981
11			-0.121	-0.137	3.9422	0.972
12			-0.178	-0.264	6.6384	0.881

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

يتضح من الشكل أعلاه أن جميع المعلمات محصورة داخل مجال الثقة، كما يظهر أن القيم الاحتمالية لاختبار Q-Stat جاءت أكبر من (0.05)؛ مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، عليه فإن مربعات البواقي تتمتع بالاستقرار و يؤكد كفاءة النموذج.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality of Residuals): يتم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera):

الشكل رقم (07): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

تشير نتائج اختبار جارك-بيرا أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه فإن سلسلة البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً في مجال الثقة 95%.

- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي: يتم الاعتماد على اختبار برويش-غودفري (Breusch-Godfrey):
الجدول رقم (09): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي للمتغير التابع العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة الزمنية (2023-2009)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.131417	Prob. F(2,11)	0.8782
Obs*R-squared	0.350046	Prob. Chi-Square(2)	0.8394

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

من الجدول أعلاه يتضح أن (Prob.Chi-Square(2)= 0.8394)، وهي أكبر (0.05)، فهذا يدل على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، مما يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل.

- اختبار عدم تجانس التباين: يتم الاعتماد على اختبار (ARCH):
الجدول رقم (10): نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.005095	Prob. F(1,12)	0.9443
Obs*R-squared	0.005941	Prob. Chi-Square(1)	0.9386

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

تشير النتائج في الجدول أعلاه إلى أن (Prob.Chi-Square(1)= 0.9386)، وهي تفوق (0.05)، فهي تدل على عدم وجود تجانس التباين بين البواقي، وبالتالي خلو النموذج تقريبا من هذه المشكلة.

- اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج أن قيمة إحصائية داربين واتسون بلغت DW=1.486759، والتي تنحصر بين الحد الأدنى DL=0.685 و الحد الأعلى DU= 1.977، وفي هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

3-2. التحليل الاقتصادي للمعلومات المقدرة: تشير نتائج النموذج بوجود علاقة عكسية بين العائد على الأصول (ROA) و عدد المقرضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NOB)، فكل زيادة في عدد المقرضين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض شبه معدوم العائد على الأصول (ROA) ب 0.04 وحدة، وهذا يدل على أن استخدام الخدمات المالية من طرف أفراد المجتمع و المؤسسات من خلال زيادة عدد المقرضين يؤدي إلى انخفاض جد طفيف ربحية البنك، وهذا يعود إلى نوعية القروض و مخاطرها خاصة فيما يتعلق بمشكلة المعلومات غير المتماثلة.

3. تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI): فيما يلي جدول يوضح نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) للفترة (2009-2023):

الجدول رقم (11): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Dependent Variable: IM_GI

Method: Least Squares

Date: 11/06/25 Time: 15:16

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	3.191017	0.902334	3.536405	0.0054
NCBB	32.91110	39.22003	0.839140	0.4210
NOB	-0.038264	0.326691	-0.117127	0.9091
NOD	-0.014603	0.058516	-0.249558	0.8080
C	-121.6796	183.4068	-0.663441	0.5220
R-squared	0.745346	Mean dependent var	70.66533	
Adjusted R-squared	0.643485	S.D. dependent var	7.898666	
S.E. of regression	4.716208	Akaike info criterion	6.201089	
Sum squared resid	222.4261	Schwarz criterion	6.437105	
Log likelihood	-41.50816	Hannan-Quinn criter.	6.198575	
F-statistic	7.317247	Durbin-Watson stat	2.396628	
Prob(F-statistic)	0.005062			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

و بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$IM/GI = 3.191017NATMS + 32.91110CBB - 0.038264NOB - 0.014603NOD - 121.6796 + \varepsilon_{15}$$

3-1. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة:

- اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد R^2 : تدل قيمة معامل التحديد التي تساوي (0.745346) على أن المتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) مفسر بنسبة (74%) من طرف متغيرات الشمول المالي، أما النسبة المتبقية والبالغة (26%) مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.
- اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): يتضح من خلال هذا الاختبار بأن (Prob(F-statistic) = 0.005062) أقل من (0.05)، و هذا يدل على أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية.
- اختبار ستودنت لمعنوية المعاملات T: يتبين من خلال نتائج اختبار ستودنت أن معنوية أغلب المتغيرات المستقلة غير معنوية، ما عدا متغير عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ (NATMS)، فهو يتصف بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (5%).

بهدف تحسين جودة النموذج تم استبعاد جميع المتغيرات غير المعنوية، وعليه تم الحصول على النتائج التالية:
الجدول رقم (12): نتائج تقدير النموذج المعدل للمتغير التابع نسبة هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Dependent Variable: IM_GI

Method: Least Squares

Date: 11/06/25 Time: 15:17

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	3.712074	0.642295	5.779390	0.0001
C	40.45647	5.345692	7.568051	0.0000
R-squared	0.719836	Mean dependent var		70.66533
Adjusted R-squared	0.698285	S.D. dependent var		7.898666
S.E. of regression	4.338629	Akaike info criterion		5.896560
Sum squared resid	244.7081	Schwarz criterion		5.990966
Log likelihood	-42.22420	Hannan-Quinn criter.		5.895554
F-statistic	33.40135	Durbin-Watson stat		2.171276
Prob(F-statistic)	0.000064			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

2-3. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة:

- دراسة استقرارية مربعات البواقي (Correlogram of residuals): فيما يلي النتائج الفحص في الشكل أدناه:
الشكل رقم (08): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع نسبة هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

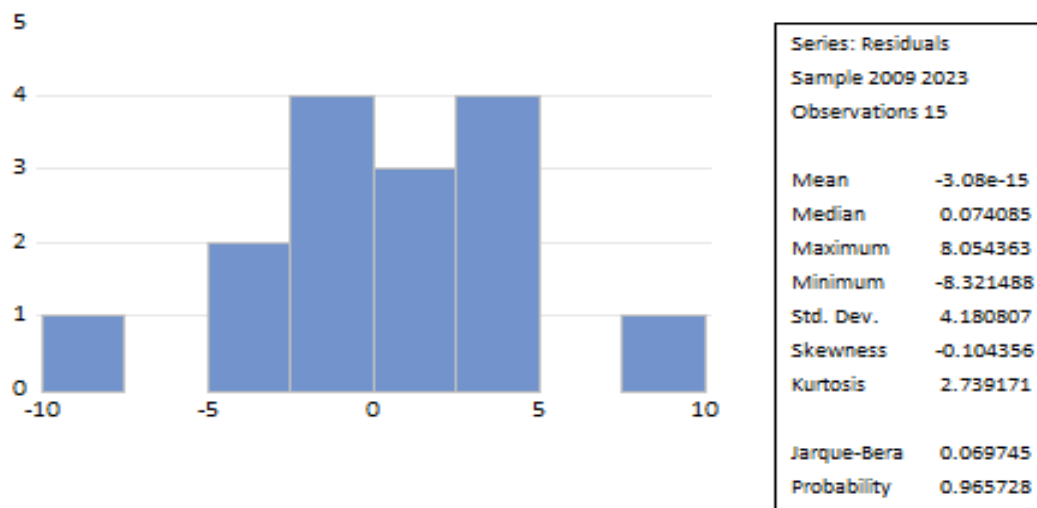
Correlogram of Residuals Squared						
Date: 11/06/25 Time: 16:49						
Sample: 2009 2023						
Included observations: 15						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 -0.189	-0.189	0.6538	0.419	
		2 -0.000	-0.038	0.6538	0.721	
		3 -0.110	-0.122	0.9131	0.822	
		4 0.102	0.059	1.1528	0.886	
		5 -0.185	-0.170	2.0255	0.846	
		6 -0.167	-0.260	2.8131	0.832	
		7 0.035	-0.057	2.8521	0.898	
		8 -0.062	-0.153	2.9928	0.935	
		9 -0.041	-0.143	3.0640	0.962	
		10 -0.118	-0.231	3.7692	0.957	
		11 0.390	0.225	13.477	0.263	
		12 -0.041	0.014	13.623	0.325	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

يتضح أن جميع المعلمات محصورة داخل مجال الثقة، كما يظهر أن القيم الاحتمالية لاختبار (Q-Stat) جاءت أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وبالتالي فإن مربعات البواقي تتمتع بالاستقرار و يؤكد كفاءة النموذج.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality of Residuals): يتم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera):

الشكل رقم (09): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع نسبة هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

تشير نتائج أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه فإن سلسلة البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً في مجال الثقة 95%.

- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي: يتم الاعتماد على اختبار برويش-غودفري (Breusch-Godfrey):

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي للمتغير التابع نسبة هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.171967	Prob. F(2,11)	0.3456
Obs*R-squared	2.634831	Prob. Chi-Square(2)	0.2678

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

يتضح أن (Prob. Chi-Square(2) = 0.2678)، وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي يدل على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، مما يؤكد خلو النموذج من هذه المشكلة.

- اختبار عدم تجانس التباين: يتم الاعتماد على اختبار (ARCH):

الجدول رقم (14): نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع نسبة هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.456891	Prob. F(1,12)	0.5119
Obs*R-squared	0.513488	Prob. Chi-Square(1)	0.4736

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

تشير النتائج أن $(Prob. Chi-Square(1) = 0.4736)$ ، و هي تفوق من (0.05) ، وهي تدل على عدم وجود تجانس التباين بين البواقي، و بالتالي فإن النموذج خالي تقريبا من هذه المشكلة.

- اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج أن قيمة احصائية داربين واتسون بلغت $DW = 2.171276$ ، والتي تنحصر بين الحد $(4 - DL) = 2.023$ و الحد $(4 - DU) = 3.315$ ، و في هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

3-3. التحليل الاقتصادي للمعلومات المقدرة: تشير نتائج النموذج بوجود علاقة طردية بين نسبة هامش الربح /الدخل الإجمالي (IM/GI) وعدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ (NATMS)، فكل زيادة في عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نسبة الربح الفائدة /الدخل الإجمالي (IM/GI) ب 3.71 وحدة، و هذا يدل على أن وصول الخدمات المالية إلى أفراد المجتمع و المؤسسات من خلال زيادة الصرافات الآلية يؤدي إلى زيادة ربحية البنك، و يعود ذلك لعمليات الدفع الإلكتروني التي يستخدمها العملاء الجدد، مما ينوع مصادر دخل البنك.

. تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع نسبة التكاليف خارج الفوائد /الدخل الإجمالي (NIE/GI): فيما يلي

جدول يوضح نتائج تقدير هذا النموذج للفترة (2009-2023):

الجدول رقم (15): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع نسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل الإجمالي (NIE/GI) خلال الفترة الزمنية (2009-2023)

Dependent Variable: NIE_GI

Method: Least Squares

Date: 11/06/25 Time: 16:55

Sample: 2009 2023

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	0.159798	0.777084	0.205639	0.8412
NCBB	18.67824	32.87105	0.568228	0.5824
NOB	-0.135051	0.361415	-0.373673	0.7164
NOD	0.024140	0.046223	0.522254	0.6129
C	-67.89031	152.9988	-0.443731	0.6667
R-squared	0.183836	Mean dependent var	35.28200	
Adjusted R-squared	-0.142630	S.D. dependent var	3.532707	
S.E. of regression	3.776247	Akaike info criterion	5.756540	
Sum squared resid	142.6004	Schwarz criterion	5.992557	
Log likelihood	-38.17405	Hannan-Quinn criter.	5.754026	
F-statistic	0.563109	Durbin-Watson stat	1.461877	
Prob(F-statistic)	0.695029			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

و بناءا على النتائج الموضحة في أعلاه يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$NIE/GI = 0.159798NATMS + 18.67824NCBB - 0.135051NOB + 0.024140NOD - 67.89031 + \varepsilon_{15}$$

4-1. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة:

- اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد R^2 : تدل قيمة معامل التحديد التي تساوي (0.183836) أن المتغير التابع (NIE/GI) مفسر بنسبة (18%) من طرف متغيرات الشمول المالي، أما النسبة المتبقية والبالغة (82%) مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.
- اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): يتضح بأن (Prob(F-statistic) = 0.695029)، وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي يدل بأن النموذج ككل غير معنوي، والتي تؤكد بعدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

III. الخاتمة: تولي الجزائر، تماشياً مع التوجهات الاقتصادية للدول النامية، أهمية بالغة لتعزيز الشمول المالي كضرورة استراتيجية لمواجهة التحديات الراهنة، وتتجلى أهمية هذا التوجه في إدماج فئات أوسع من المتعاملين، مما يساهم في تقليص حجم الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) ويمنح السلطات النقدية قدرة أكبر على ضبط وتوجيه السياسات بفعالية، وهو ما ينعكس إيجاباً على الأداء القطاع المصرفي و المالي.

و بناء على نتائج الدراسة للفترة (2009-2023)، يمكن تلخيص أثر مؤشرات الشمول المالي على ربحية القطاع المصرفي الجزائري في النقاط المركزية التالية:

- يؤثر الشمول المالي تأثيراً عكسياً على العائد على حقوق الملكية (ROE) للقطاع المصرفي الجزائري وذلك من خلال مؤشر أجهزة الصراف الآلي (NATMs)، وهو ما قد يعزى إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية والصيانة المرتبطة بتوسيع هذه الشبكة وهذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال مؤشر عدد المقترضين (NOB)، مما قد يشير إلى مخاطر ائتمانية مرتفعة أو انخفاض جودة القروض الممنوحة في إطار توسيع الشمول المالي.
- يؤثر الشمول المالي تأثيراً عكسياً على العائد على الأصول (ROA) للقطاع المصرفي الجزائري من خلال مؤشر عدد المقترضين (NOB)، مما قد يشير إلى مخاطر ائتمانية مرتفعة أو انخفاض جودة القروض الممنوحة في إطار توسيع الشمول المالي.
- يؤثر الشمول المالي تأثيراً إيجابياً على هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI) للقطاع المصرفي الجزائري، مما يعكس دور القنوات الرقمية في تعزيز الإيرادات التشغيلية، خاصة فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني.

من أهم التوصيات بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- دعم استراتيجية الرقمنة في البنوك الجزائرية من خلال تحديث البنية التحتية التكنولوجية، و الاستفادة من القنوات الرقمية في خفض التكاليف التشغيلية وسرعة الانتشار.
- ضرورة العمل على تنويع سلة المنتجات والخدمات المصرفية وتحديثها، عبر دمج تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتقديم حلول مبتكرة تلبي المتطلبات المتغيرة والمتنوعة لكافة فئات المتعاملين.

VI قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

• المؤلفات:

- عاطف وليم أندراوس، الشمول المالي، (الإسكندرية - مصر: دار الفكر الجامعي، 2024).
- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)، (الإسكندرية - مصر: الدار الجامعية بالإسكندرية، 2001).
- سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، (عمان - الأردن: دار أسامة، 2009).

• المقالات:

- سيد أحمد محمد أحمد جاد الرب وآخرون، أثر الشمول المالي على مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة المصرية، مجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد: 16، العدد: 03، 2025.

- أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي و التكنولوجيا المالية بين الفرص و التحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه و القضاء و التشريع، المجلد: 02، العدد: 02، 2021.
- ثريا عبد الرحيم الخزرجي و صبيان طارق سعيد الأعرجي، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة الاقتصاد و العلوم الإدارية، المجلد: 26 العدد: 119، 2020
- صونيا جواني و عديلة مريم، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- تجربة البحرين-، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد: 4، العدد: 02، 2021.
- ميرود فاتح، تعزيز لشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة التحليل والاستشراف، المجلد: 3، العدد: 1، 2022.

• التقارير:

- يسر برينة د. رامي عبيد حبيب أعطية، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود و السياسات و التجارب، أبوظبي- الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2019.
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أبو ظبي- الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2017.

• مواقع الأنترنت:

- (بلا مؤلف)، (تاريخ الاسترداد 27 10، 2025)، ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)، مجموعة البنك الدولي- البيانات: <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5>
- (بلا مؤلف)، (تاريخ الاسترداد 27 10، 2025)، مجموعة البنك الدولي- البيانات: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.1564.TO>

المراجع باللغة الأجنبية:

• Articles:

- AHSAN Mohammad Kamrul, Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic banks in Bangladesh, *Asian Business Review*, Vol: 6, N°:13, 2016.
- Robert Cull, Asli Demirgüç-Kunt, Jonathan Morduch, Financial performance and outreach: A global analysis of leading microbanks. *The Economic Journal*, Vol:117, N°: 517, 2007.

• Reports :

- World Bank, *Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion*, Washington-USA: World Bank, 2014.
- World Bank, *Global Financial Development Report 2017/2018: Bankers without Borders*. Washington-USA: World Bank, 2017 .

• Websites:

- Bank Of Algeria, (Consulté le 10 27, 2025), Statistiques / Autres statistiques / Nombre de déposants : <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-deposants/>